

منهجية وضع المصطلح وتوحيده

الدكتور جميل عيسى الملايكة

الجمع العلمي العراقي

1- المنهجية

(1) غير خافٍ ما يحصل في هذا العصر من تزايد مستمر في سرعة تقدم العلم والمخترعات العلمية والتقنيات. فكان لا بد لكل ذلك من استمرار استحداث عدد كبير من المصطلحات العلمية والحضارية الجديدة يوماً بعد يوم للتعبير عن تلك الدلالات العلمية والتقنية.

ومن نافلة القول أنه لا يسع العالم أو الباحث العربي، وهو أمام هذا السيل الجارف من الدلالات العلمية المتكاثرة، التي قد تبلغ أضعاف ما هيأته وتهيئه الهيئات العلمية واللغوية، الانتظار ريثما تعد له تلك الجهات كل المصطلحات العربية لتلك الدلالات. وإنما يضع العلماء المتخصصون مبدئياً، بعد تحري المعجمات والمجاميع الاصطلاحية التي أعدها المجمع والهيئات العلمية، يستعينون أهل اللغة كلما تطلب الأمر ذلك، وإلا تأخرت مسيرة العلم.

غير أن هذا النمو الهائل في الأسماء والمصطلحات الأجنبية التي تطلبها هذه المفاهيم الجديدة يستلزم تحديد منهجية واضحة وموحدة ليستفيد منها المعنيون بوضع المصطلح العربي في مواصلة إغناء لغتنا العربية بالمفردات العلمية والحضارية الصحيحة. وهو يستدعي في الوقت نفسه فرض رقابة صارمة على هذه المفردات المستحدثة لضمان دقتها العلمية، وسلامتها اللغوية، واستبعاد العامي

والدخيل منها.

(2) ومن المؤسف أن العربية اليوم تتعرض إلى تيار حشد من ألفاظ الدخيل التي كثيراً ما يُغلق معناها على سامعها، فضلاً عن التخبّط في نطق الكثير منها، كما في المكنة و الماكنة والمكينة والماكنة. ولاشك في أنه إذا استمر إقحام هذه الألفاظ الأعجمية في لغتنا بلا حدود فقد لا نلبث أن نجدها يوماً وقد طغى فيها الدخيل على الأصيل وتزعزعت هويتها وناءت بالإغراب والغموض والعُجمة، لا سمح الله. ولقد كان بعض التراجمة القدامى يستعملون بعض ألفاظ الدخيل في مصطلحاتهم بعد إجراء تغييرات طفيفة في بعض حروفها، توخياً للسرعة. ولكنهم سرعان ما عدلوا عن ذلك فأحلوا، مثلاً، ألفاظ الحساب، والفلك، والخطابة، والشعر، والاحاد، والمقولات، محلّ الأرماتيقا، والأسطر ونوميا، والريطوريقا، والبويطقي، والهرطيقا، والفاطيغوريا، خشية استئراء المعجمة في العربية. ولاريب أن احتثات الدخيل وإحلال العربي محلّه يتطلب جهداً مضاعفاً لا لزوم له لو أن مصطلحات عربية اختيرت منذ البدء.

وغير بعيد عنّا، مثلاً بعض المصطلحات الأجنبية التي ينهبها ويُصبر على استعمالها بعض المشتغلين في فنون التمثيل والمسرح، كالمونتايج، والدبلاج، والمكساج، والماكياج. الخ، بحجة أن هذه الألفاظ، وليس سواها، هي التي يمكن أن تؤدي المعاني الدقيقة الموضوعية لها، وتعدّر

وضع المصطلحات العربية التي تظاهيها، مع أنّ هذه ليست سوى ألفاظ لغويّة بسيطة، ولكنها اصطُح بها في لغتها الأجنبيّة للدلالة على ما أريد لها أن تدلّ عليه من معانيها الفنيّة أو العلميّة.

(3) فالمعروف أنّ الاصطلاح هو اتفاق المختصين وتواضعهم على استعمال كلمة بسيطة أو أكثر للدلالة على معنى دقيق غير معناها اللغويّ الصرف، سدًا لحاجة علمية أو حضاريّة. وتدعى هذه الكلمة المصطلح، ويختار المصطلح في الأغلب لوجود علاقة، ولو من بعيد، بين المعنى اللغويّ والدلالة الاصطلاحية المطلوبة، لأنّ هذه العلاقة قد توحى إلى سامع المصطلح أو قارئه ببعض دلالاته الاصطلاحية، فضلًا عن أنه يسرّ حفظ المصطلح. ومن ثمّ يمكن القول بأنه كلما كانت العلاقة أوثق كان المصطلح أفضل.

وفي جميع الأحوال يلزم لوضع المصطلح العربيّ المقابل لمصطلح أجنبيّ، أن ينظر إلى الدلالة الاصطلاحية للفظ الأجنبيّ قبل دلالاته اللغويّة، ومن ثمّ يختار اللفظ العربيّ المناسب لتلك الدلالة. لأنّ أكثر المصطلحات قد لا يؤدّي معناها اللغويّ إلّا جزءًا ضئيلًا من دلالاتها الاصطلاحية ولا تربط بين هذين إلّا علاقة ضعيفة.

وقد يحصل أن يطابق المعنى اللغويّ للدلالة الاصطلاحية للمصطلح الأجنبيّ، فيصحّ عندئذ ترجمة المصطلح الأجنبيّ حرفيًا إلى اللغة العربية.

وقد يصعب الاهتداء في بعض الأحيان إلى وجود أيّ علاقة بين المعنى اللغويّ والدلالة الاصطلاحية لبعض المصطلحات الشائعة الاستعمال، كما في تسمية بعض

أجزاء الآلات في اللغة الانكليزية بأسماء الحيوان أو الطير، أو في اتخاذ الخليل بن أحمد الفراهيديّ لعلم أوزان الشعر مصطلحات من أسماء أجزاء الخيمة، ومن المصادر المستعملة في تربية الناقة والعناية بها، كما هو معروف لدى المشتغلين بهذا العلم.

ولكل هذا تجدر الإشارة إلى أنّ من العبث إصرار بعض المعنّين بالمصطلحات على إحلال مصطلحات جديدة محلّ أسماء عربية صحيحة شاعت وتداولها الناس بحجّة اختيار مصطلح أوثق علاقةً بالدلالة الاصطلاحية منها.

(4) ولا يخفى أن من أهمّ مستلزمات وضع المصطلح الجيّد المعرفة بلغة المصطلح الأجنبيّ، والإحاطة بالدلالة العنمية الدقيقة للمصطلح، والتمكّن من اللغة العربية وقواعد صرفها واشتقاقها. ويقتضي هذا في الغالب، كما مرّ بيانه، استعانة العالم المتخصّص أهل اللغة العربية في العمل المصطلحيّ، لندرة ذوي الكفاية في الجوانب العلمية واللغوية جميعًا.

(5) ولاريب في أنّ أفضل مجاميع المصطلحات ومعجماتها الاختصاصية هي التي تورّد التعريف الدقيق لكل مصطلح يرد فيها، غير أنّ الأعداد الهائلة من المصطلحات العربية التي تلزم تهيئتها في هذه المرحلة من النهوض لتعريب العلوم قد تسوّغ في بعض الأحيان الاكتفاء بوضع المصطلح العربيّ بلازاء المصطلح الأجنبيّ، مع شرط تسمية المعجم الأجنبيّ الذي اعتمد عليه في تعريفات هذه المصطلحات. وهذا المبدأ معمول به في أكثر المعجمات المتعددة اللغات في بلاد الغرب.

(6) وتعدّ العربية من أعرق اللغات في القدم. وهي اليوم لغة أكثر من مئتي مليون عربيّ، والأداة الدينيّة لنحو مليار مسلم. وقد خضعت باستمرار، ولا سيما في عصور

ازدهارها، لدستور النمو والتطور، لأن التطور سنة الحياة، ولأن حيوية الفكر الإنساني موصولة بحياة اللغة، التي هي أداة تفكير الإنسان ووسيلة تعبيره. وهكذا باتت العربية أوفر عطاءً من كثير من اللغات الحية، وأغنى في مفرداتها، وأتساع معانيها، وفي سعة خصائصها في الوضع والاشتقاق والقياس والمجاز، وأقدر على الوفاء بمتطلبات التقدم العلمي والحضاري، فشهدت تقدماً ونموً عظيمًا في مصطلحات العلوم والحضارة. ولكنها، على قدمها، ومع كل هذا النمو والتطور، امتازت، وهي لغة القرآن الكريم، عن كثير سواها من اللغات بأن حافظت على هويتها وطابعها الأصيل، فلم تتل منها عوادي الزمن ولم تعصف بقواعدها الأساسية في النحو والصرف وأساليب التعبير ربح الطمس والتغيير.

ومما حافظ أيضا على الخصائص الأصيلة لهذه اللغة الشريفة أن أهلها لم ينقطعوا، طوال أربعة عشر قرناً، عن التدوين، فلم يتركوا شيئاً من العلوم والمعارف والأخبار إلا دونوه وحفظوه في مخطوطاتهم التي فاقت العدى والإحصاء. (7) وكان من مظاهر تطور اللغة ونموها مع التطور الحضاري وتوافر المصطلحات الجديدة أن تداول بعض الألفاظ قد تضاءل لكون مدلولاتها أصبحت بدائية. غير أن التدوين كان له فضل الاحتفاظ بسجل لجميع تلك الألفاظ، وحتى ما أصبح مهجوراً مماناً منها فلا يكاد يستعمل.

ولما كان اللفظ المهجور القليل التداول يضي على المصطلح خصوصية قد لا يوفرها الشائع المتداول الذي قد يتبس معناه اللغوي المحدد المعروف، بدلالته

الاصطلاحية المراد استعماله لها، فكثيراً ما يفضل تجنب اختيار المصطلح من بين الألفاظ الشائعة الكثيرة التداول تجنباً للبس، ويُعمد إلى اختيار بعض الألفاظ المهجورة. ولئن كان الغربيون يلجأون في الغالب إلى أممات من الألفاظ اللاتينية واليونانية القديمة في وضع مصطلحاتهم، فإن هذا الخزين الضخم من الألفاظ القديمة، العربية النجارية، المبتوثة في المعجمات، والتي ضم معناها اللغوي فلم تعد نستعملها في لغة العصر، يغنيا عن اللجوء إلى لغات أخرى، وهو الأقرب منالا في اختيار مصطلحاتنا العربية لبعض المفاهيم العلمية والحضارية الجديدة.

غير أنه ينبغي لمختار المصطلح من بين الألفاظ المماتة أن يتجنب الألفاظ المتنافرة الحروف التي ينفر منها السامع ولا تألفها الأذن، فضلاً عن خفاء معانيها في الغالب.

(8) ولتجنب اللبس أيضاً يجدر عدم استعمال اللفظ الواحد لدلالات اصطلاحية مختلفة، ولا سيما في الاختصاص العلمي الواحد، فإذا أريد وضع مصطلح جديد فيلزم توخي اللفظ الذي لا يحمل دلالة اصطلاحية أخرى لأن اشتراك الدلالة الاصطلاحية قد يؤدي إلى إرباك المتعلم والباحث فلا يهتدي إلى المعنى المطلوب، إلا من السياق، والقربنة في بعض الأحيان. هذا على الرغم من أن (المشترك) لا تخلو منه لغة من اللغات الحية. غير أن الأفضل تجنبه عند وضع المصطلح الجديد، كما مرّ بيانه.

(9) ولا شك في أن إعداد معجمات المصطلحات المتخصصة ومجاميعها، مما يجب أن ينهض به الاختصاصيون من ذوي المؤهلات الكافية، مع أهل اللغة، يجب أن يسبق عمل المعجم الشامل العام على غرار أممات المعجمات في

البلاد المتقدمة التي لا تكاد تترك مصطلحا علميا لا تتناوله مع تعريفه الدقيق. ولذا بات من الضروري السيرُ حثيثاً في عمل المعجمات الاختصاصية في مختلف فروع المعرفة يُعهد بها إلى لجان مؤهلة علمياً ولغوياً لتدارس مدلولات المصطلحات الأجنبية في كل اختصاص دقيق، واختيار ما يلائم كل ذلك من مقابلات عربية، وعدم ادخار وسيلة في جعل هذه المعجمات في متناول الجهات المستفيدة كالجامعات والهيئات الاختصاصية والأفراد المختصين.

ويمكن في الوقت عينه المباشرة بتهيئة المعجم العام الجامع لمحتويات المعجمات المتخصصة. ولا بد من تضافر جهود كثيرة لإنجاز هذا العمل الكبير. ولعلّ جهة مركزية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، هي التي يمكن لها، النهوض بهذا العمل الكبير، فتموله، وتهيئ له ما يحتاج إليه من الاختصاصيين، وتشرف على إنجازه.

2- سبل التوحيد والإشاعة والانتشار

10) ويقتضي توحيد المصطلحات أن يكون مصطلح واحد للدلالة العلمية الواحدة، لما قد يسببه تعدّد المصطلحات، ولا سيما في الاختصاص العلمي الواحد، من صعوبة وبليلة وتعقيد على الدارس والباحث. غير أنّ هذا لا يعني أنّ اللغات الحيّة تخلو من تعدّد المصطلحات للمعنى العلمي الواحد. ولم يكن ذلك ليوقف حجر عثرة في سبيل التقدّم العلمي، وهو إن دلّ على شيء فعلى النشاط العلمي والتقني في كل لغة مفعمة بالحياة ينتشر استعمالها في رقعة كبيرة من الأرض لأن العالم والباحث والمخترع كثيرا ما يضطرّ إلى استعمال مصطلح لمفهوم جديد قبل إمكان اتخاذ إجراءات القيد والتوحيد، كما مرّ بيانه. غير أنّ من

المهمّ العمل دائما على اجتناب تعدّد المصطلح لما قد يسببه ذلك من اللبس والغموض.

11) ولعلّ من أهم وسائل توحيد المصطلح وحدة المبادئ والأسس العامة التي يحسن اتباعها والسير على هديها في وضع المصطلح. وعيله يجمل اتفاق الجامع العلمية واللغوية على هذه المبادئ، وطبعها وتوزيعها في كراسٍ أو دليل يوزع بنطاق واسع على الجامع والجامعات والهيئات العلمية واللجان الاختصاصية والأفراد ممن يُعنون بوضع المصطلحات.

12) وسيكون من المفيد جدّاً تنظيم دورات في خصائص اللغة العربية في الصرف والاشتقاق والقياس والمجاز، ومنهجية وضع المصطلحات، يحضرها، القائمون بتعريب العلوم في الجامعات بحيث يتزوّدون بالحد الأدنى من المعرفة بالمبادئ التي يحتاجون إليها في وضع المصطلح الموحد واختياره.

13) ولوسائل الإعلام من صحف ومجلات وإذاعة مسموعة وإذاعة مرئية أهمية كبرى في إشاعة المصطلحات وانتشارها، ولا سيما المصطلحات الحضارية منها، لما تجتذبه هذه الوسائل من اهتمام الناس بمختلف طبقاتهم وأعمالهم، فيجدر بالجامع اللغوية والعلمية أن تكون على اتصال دائم بهذه الجهات، وأن تُمدّها دوما بما تنجزه من المصطلحات الحضارية.

14) ومثل ذلك يقال في أهمية الكتب المنهجية وكتب المراجع، والمجلات والدوريات في إشاعة المصطلحات العلمية وانتشارها. ويجدر في هذا الخصوص أن يوضع في نهاية كل كتاب علمي ثبت بالمصطلحات المستعملة فيه،

بمدخلين عربي-أجنبي، وأجنبي-عربي، أو بالمصطلح العربي وتعريفه، لفائدة الدارس والقارئ.

(15) وتجدر الإشارة إلى أنه لا بدّ من استبقاء الكثير من الأسماء الأجنبية في عملية التعريب. ومن ذلك أسماء الأعلام، وأسماء الكثير من العناصر والمركبات الكيميائية، وأسماء عدد كبير من الوحدات والمقاييس والمكاييل، والأعلام الجغرافية، وأسماء بعض الأدوية والعقاقير، وبعض المصطلحات الأجنبية التي شاع استعمالها ولم تحلّ ألفاظ عربية محلّها بعد. ولعلّ الأفضل أن ينطق بهذه الألفاظ كما ينطق بها أهلها، بالقدر المستطاع، ضمنا للتوحيد والفهم وعدم اللبس.

(16) ولم يتبع القدماء طريقة ثابتة في كتابة حروف هذه الأسماء. فكانوا تارة يكتبون الحرف P باء (بويطقي)، وأخرى يكتبونه فاء، (فيثاغورس)، ويجعلون كلا الحرفين D و T طاء، (قرطبة، وأسطرلاب)، ويكتبون الحرف V باء مرة، (اشيلية)، وأخرى وأوا، (قزوين)، فكان كلّ ذلك مدعاة للتعقيد وعدم التوحيد.

ولعلّ أدعى إلى التوحيد ما تكاد تجمع عليه الجامعات اللغوية والعلمية الآن من رسم صوت الحرف G بصورة الكاف بشرطتين (ك)، والحرف P بصورة الباء بثلاث نقط (پ)، وصوت CH بصورة جيم بثلاث نقط (چ)، وصوت V بصورة فاء بثلاث نقط (ف). وصوت S كما في measure بصوت زاي بثلاث نقط (ز).

(17) وللحسابية الأهمية الكبرى في توحيد المصطلح العربي وإشاعته وانتشاره. إذ يمكن فيها تجميع كلّ ما أنجزته الجامعات العلمية واللغوية والهيئات والأفراد العلميون

من مصطلحات، واختزانها بمداخل عربية-أجنبية، وأجنبية-عربية، في الاختصاصات المختلفة. وسيُضح من ذلك أن هذه الهيئات المتعدّدة قد تكون وضعت للدلالة العلمية الواحدة، في الأغلب، أكثر من مصطلح عربي. فيلزم في المرحلة التالية ربط الحسابية بمحطات طرفية في الجهات المختلفة الناشطة لعمل المصطلحات، ولا سيما الجماع العلمية واللغوية، لتختار لجانها المختصة مصطلحا واحدا للدلالة العلمية الواحدة. ثم يتفق بعد ذلك، في اجتماعات مشتركة لاتحاد الجامع، أو ممثلين عنها من أعضائها المختصين، على توحيد التسميات المقترحة.

(18) وحتى يستكمل اتخاذ كلّ هذه الإجراءات، سيظلّ قرار تعريب العلوم، ومن ثمّ دخول المصطلحات العلمية حيز الاستعمال والتداول، هو وحده الكفيل بغربتها ونخلها وتوحيدها باختيار الأصح منها وبقاء الأنسب والاتفاق عليه. المهمّ أن تتخذ القرارات السياسية الملزمة بتعريب العلوم، وأن يجسري تطبيقها بصورة جدّية، وإلا فلن توحد المصطلحات ما دامت باقية في الدفاتر.

3- جهود المجمع العلمي العراقي

(19) ويبدل المجمع العلمي العراقي جانبا كبيرا من جهوده في وضع المصطلحات وفي توحيدها وإشاعتها ونشرها.

وقد أُلّف منذ أوائل الثمانينات بضع عشرة لجنة في مختلف الاختصاصات، وجعل في كلّ منها واحداً في الأقلّ من المتخصصين في اللغة العربية. وتستعين اللجنة بعدد من الخبراء من الجامعات وخارجها ضمن اختصاصها. ومن

أولى مهمّات هذه اللجان مواءمة العمل في إعداد مجاميع المصطلحات ومعجماتها، كلّ في حقل اختصاصه.

وأولى الجمع بهيئة مركزية من أعضائه المتخصصين باللغة والعلوم مهمّة النظر في المصطلحات التي تقدّمها هذه اللجان، وتنسيقها، وتوحيد ما تشترك دلالاته في أكثر من اختصاص، قبل إحالتها على الطبع النهائي.

وقد أصدر الجمع بموجب هذه الخطة عشرة مجلدات منذ عام 1982 يضمّ كلّ منها ألوفا من مجاميع المصطلحات الاختصاصية العلميّة والحضاريّة، فضلا عما سبق أن أصدره من مجاميع مصطلحات مستقلّة، ومن معجمات متخصصة، مثل معجم (مصطلحات الهندسة المدنية)، و(معجم مصطلحات علوم المياه) وغيرها.

وكان قد صدر قرار تعريب التعليم العالي في أواسط السبعينات، وقد ألّف وترجم بموجبه الكثير من الكتب الجامعية المنهجية وكتب المراجع في الهندسة والتقنيّات والزراعة والعلوم الصّرف والتطبيقية. وكان الجمع وما زال لا يألو جهدا في تقديم المشورة العلميّة واللغويّة وتقديم المصطلحات وعقد الندوات أو المشاركة فيها لدعم حركة التعريب هذه.

وصدر منذ بضع عشرة سنة قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية. وهو يُلزم دوائر الدولة ومؤسساتها الرسميّة استعمال اللغة العربية في جميع تقاريرها وسجلاتها

ومراسلاتها. وكذلك أوجب هذا القانون التزام استعمال لأسماء العلامات والشركات والمحالّ التجاريّة. وعُدّ الجمع العلميّ العراقي بموجبه المرجع الأعلى في إقرار هذه التسميات أو رفضها استنادا إلى ما تقرّه لجنة مختصة فيه.

ثمّ صدر بعد ذلك قانون الهيئة العليا للعناية باللغة العربية، للإشراف على تنفيذ قانون الحفاظ على سلامة العربية. ويوجب هذا القانون على مختلف دوائر الدولة ومؤسساتها التقدّم إلى الهيئة العليا بما تستعمله من المصطلحات أو ما تقترح استعماله مما تحتاج إليه في أعمالها. وتُحيل الهيئة العليا هذه الأسماء والمقترحات إلى الجمع الذي يحيلها إلى لجانه الاختصاصية لتقرّر ما ترى إقراره منها أو تضع البدائل عنها. ثمّ تعاد هذه المصطلحات إلى الدوائر والمؤسسات التي تلزم استعمالها بموجب القانون.

ويعمّم الجمع سنويا، بموجب هذا القانون، آلاف المصطلحات من مختلف الاختصاصات العلميّة والحضاريّة على دوائر الدولة ومؤسساتها. وصارت الخطة تأتي أكلها إذ أخذ الكثير من المصطلحات العربية الصحيحة طريقه إلى الاستعمال وحلّ محلّ العامّي والدخيل. وقد بدأ أثر ذلك واضحا بوجه خاصّ في وسائل الإعلام من صحف ومجلات وكتب وإذاعة مسموعة ومرئية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،